

الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية
في ضوء أهداف التنمية المستدامة

إعداد

د/ عبد الله دخيل الله المنتشري

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية العلوم والآداب
بمحافظة ضرية جامعة القصيم

الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة

د/ عبد الله دخيل الله المنتشري*

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وظائفها الثلاث (التدريسية والبحثية والخدمية) واستخدمت الدراسة أسلوب دلفاي لجمع البيانات من ستة عشر (١٦) خبيراً أكاديمياً في الجامعات السعودية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية ستة وأربعين (٤٦) دوراً مستقبلياً يجب أن تتجه نحوه الجامعات في المستقبل، حيث توزعت هذه الأدوار على الوظائف الجامعية الثلاث وفق ما يلي: ثمانية عشر (١٨) دوراً مستقبلياً في الجانب التعليمي، وستة عشر (١٦) دوراً مستقبلياً في الجانب البحثي، و اثنا عشر (١٢) دوراً مستقبلياً في جانب خدمة المجتمع، وقدمت الدراسة (٦) ست توصيات إجرائية لمعالجة قضية الدراسة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: الأدوار المستقبلية - أسلوب دلفاي - الجامعات

السعودية - التنمية المستدامة.

* د/ عبد الله دخيل الله المنتشري: أستاذ أصول التربية المساعد- بكلية العلوم والآداب- بمحافظة ضرية جامعة القصيم.

Summary:

The study aimed to explain the future roles of Saudi universities in achieving sustainable development goals during their three functions (teaching, research and service). The study used the Delphi method to collect data from sixteen (16) academic experts in Saudi universities, the results of the study to the importance of forty-six (46) future roles It should be directed towards universities in the future, where these roles were distributed among the three university jobs as follows: Eighteen (18) future roles in the educational aspect, sixteen (16) future roles in the research side, and twelve (12) future roles in The community service aspect, by conducting the study (6) six procedural recommendations to address the study in the light of the results reached.

Key words: future roles - Delphi style - Saudi universities - sustainable development.

المقدمة:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة إلى النصف الثاني من القرن الماضي وبالتحديد عام ١٩٧٢ من خلال مؤتمر استوكهولم الخاص بالبيئة، والذي صدر عنه وثيقة لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال حماية البيئة والتعامل مع الكوارث الطبيعية (الزامل، ٢٠٢٠)، وفي نفس العام أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهادف لتنسيق التعاون الدولي في مجال المحافظة على البيئة، ورسم الخطط التنفيذية بشأنها، وفي عام ١٩٨٢ أعد ذلك البرنامج تقريراً كاملاً عن الخطر المحيط بالبيئة العالمية، وفي ضوء ذلك التقرير أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، والذي يهتم بالحالة الطبيعية ومواردها المختلفة عند وضع وتنفيذ الخطط التنموية، وفي عام ١٩٨٧ صدر تقرير اللجنة الدولية للتنمية والبيئة المنشور بعنوان مستقبلنا المشترك، وفيه أول إشارة لمفهوم التنمية المستدامة، باعتبارها قضية أخلاقية مصيرية، وبعد خمس سنوات وبالتحديد في عام ١٩٩٢ نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً عالمياً حول التنمية المستدامة قدمت خلاله أبحاث وأوراق علمية نقلت التركيز من مرحلة الظواهر الطبيعية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن الأزمات البيئية (رزمان، ٢٠١٠، ١٩٣). وفي عام ٢٠٠٢ عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجنوب أفريقيا لمناقشة التقيد العالمي بتحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وهذا التطور كما أشار مونية (٢٠١٨، ١٥٢) استمر ما يقارب الثلاثون عاماً بدأ من فكرة البيئة والطبيعة إلى علاقتها بالتنمية ثم إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي يشير إلى المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل واع يضمن استفادة الأجيال القادمة من ثراواتها.

ولفهم المقصود بالتنمية المستدامة نعود لعام ١٩٧٨ حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها. (لخضاري؛ وكعوان، ٢٠١٠، ١٤٤). وهي وفق ذلك المفهوم تتيح للأجيال الحالية الاستفادة من الموارد والثروات بما يضمن حقوق الأجيال اللاحقة، وتتجاوز بذلك ما يتعلق بالجوانب البيئية، إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفق ما حددته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) من أن متطلبات التنمية المستدامة تشمل: نظاماً اقتصادياً قائماً على الاستدامة، ونظاماً اجتماعياً يقدم حلولاً للمشكلات الاجتماعية، ونظاماً إنتاجياً

يحترم قواعد التنمية، ونظاماً تكنولوجياً يقدم حلولاً مبتكرة، ونظاماً دولياً يضمن الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل، ونظاماً إدارياً مرناً يملك القدرة على التصحيح الذاتي (ص ١١٠).

وتقوم التنمية المستدامة كما ذكر الزامل (٢٠٢٠) على فلسفة أن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً، دون استنزاف وتبديد للموارد، ويتوقف نجاح ذلك العمل على قدرات الإنسان في تنظيم استخدام الموارد، وهو بذلك من أهم الموارد المجتمعية التي يجب التركيز عليها وتنميتها كمدخل أساسي لإحداث التنمية واستمرارها.

وفي مجال علاقة التعليم بالتنمية المستدامة وقع ممثلو الجمعية العالمية للتعليم بجمهورية كوريا الجنوبية ضمن فعاليات المنتدى العالمي للتعليم في مايو ٢٠١٥ إعلان إنشيون الذي يلزم الدول بضمان التعليم الشامل المتكافئ الذي يعزز فرص التعلم مدى الحياة من أجل بناء مجتمعات أكثر شمولية واستدامة (اليونسكو ٢٠١٦: ٦) وللتربية والتعليم دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة كما أشار الالمني (٢٠١٦ : ٢٠) من حيث كونها الطريقة الأنسب لإكساب الطلاب المهارات والمعلومات اللازمة للتفاعل مع نوعية التقنية التي يحتاجها، والتعامل مع المتغيرات المستقبلية.

ويتضح لنا مما سبق أهمية دور الإنسان في فهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال نظام تعليمي متميز يقود متطلبات التنمية، ويؤهل الإنسان ليكون عنصراً فاعلاً فيها، من خلال التخطيط السليم المواكب للمستجدات العالمية، والسعي الجاد نحو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتفعيل مبادئ التعليم المستمر، والاتجاه نحو تنمية جوانب الإبداع والابتكار لدى المتعلمين، والتصدي لأي أزمة تعليمية قد تعيق أحد عناصر التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

حتى تبرز مشكلة الدراسة لا بد من الإشارة إلى ثلاثة أمور متكاملة ومتداخلة تشكل في مجملها المشكلة البحثية، أولها الإيمان الكامل بالعلاقة الوطيدة بين التعليم والتنمية المستدامة، وأن أي تقدم في النظام التعليمي سيسهم في نجاح التفاعل المجتمعي مع متطلبات التنمية المستدامة، بينما تؤدي أي أزمة تعليمية إلى

خلل في منظومة التنمية المستدامة. والأمر الآخر الذي يمكن الإشارة إليه في مجال تحديد مشكلة الدراسة وجود جملة من المؤشرات العلمية التي اثبتتها الدراسات السابقة التي تشير إلى أهمية العلاقة بين أدوار التعليم والتنمية المستدامة، حيث أشارت دراسة زينب (٢٠١٦) الي ضرورة مواءمة البرامج التعليمية مع متطلبات التنمية وحاجة المجتمع، وتطويرها على أساس المعرفة بالأسس التربوية التكنولوجية لمواجهة المعوقات المستقبلية، ونشر ثقافة التنمية المستدامة وربطها بالتعليم المفتوح من خلال الأنشطة الطلابية بالجامعات، لإعداد خريج ينافس في سوق العمل لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة. كما أشارت دراسة حسين (٢٠١٧) إلى أن تبني المدخل المعرفي القائم على توفير كل متطلبات واقتصاد المعرفة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فيما أوصت دراسة العنزي وآخرون (٢٠١٨) إلى ضرورة تضمين مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها في جميع مناهج المراحل الدراسية وذلك لبناء جيل جديد يعي أساليب التنمية المستدامة ودورها في نشر الوعي البيئي في المراحل التعليمية. فيما أوصت دراسة الشعبي (٢٠١٨) بضرورة رفع الوعي لدى المعلمين بأهمية ربط موضوعات العلوم بمجالات التنمية المستدامة عند تصميم التدريس وإجراء مزيد من الدراسات التي تهتم بتحليل الكتب الدراسية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وفي جانب آخر أشارت دراسة سيناكو Sinakou (٢٠١٨) إلى وجود اتجاه نحو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أكثر من البيئية في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، وان الأكاديميين في عدة أقطار من العالم لا يدركون مفهوم التنمية الاستدامة والعوامل المرتبطة به بشكل كلي. كما اوصت دراسة الشهاب وعكور (٢٠١٩) بضرورة دعم وتمويل الخطط الوطنية لتطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإجراء مزيد من الدراسات حول مفهوم التنمية المستدامة، واعتبارها نموذجاً تعليمياً لإعداد الجيل القادم. كما أثبتت دراسة داوود (٢٠١٩) أن التعليم في جمهورية مصر العربية يفتقد لمقومات ومتطلبات تأهيل المتعلم ليكون قادراً على التفاعل مع المتغيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما أوصت دراسة رحيم وستار (٢٠٢٠) بضرورة امتلاك نظام تعليمي ذو كفاءة عالية، يهدف إلى تأهيل مخرجات مميزة ذات مهارة عالية ومبدعة تستطيع التعامل مع متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة.

ثالثاً لاحظ الباحث أثناء عمله الأكاديمي الحاجة الماسة لوجود خطة مستقبلية تضمن توجيه العمل الجامعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وظائفها

الثلاث المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، حيث تُعد هذه الحاجة مطلباً مهماً في المرحلة المستقبلية حتى تستطيع الجامعات المساهمة بفعالية في تقدم المجتمع وضمان استثمار الموارد بشكل عقلاني يضمن حقوق الأجيال القادمة. ومن خلال المعطيات السابقة التي اثبتتها الدراسات السابقة والخبرة الأكاديمية للباحث يمكن تحديد مشكلة الدراسة في وجود حاجة ملحة لأدوار مستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الذي ينص على: ما الأدوار المستقبلية المقترحة للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟. والذي تتفرع منه الأسئلة التالية:

١. ما الأدوار التعليمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟
٢. ما الأدوار البحثية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟
٣. ما الأدوار الخدمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعرف:

١. الأدوار التعليمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
٢. الأدوار البحثية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
٣. الأدوار الخدمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

دراسة التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة أهمية بالغة لعلاقتها المباشرة بجوانب التربية والتعليم، ولدورها الفاعل في تنمية المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وفي ضوء ذلك فإن هناك عدة محاور تشكل في مجملها الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة ومنها:

١. يمكن أن تكون هذه الدراسة رافداً مكملاً لبقية الدراسات السابقة وإثراءً للمكتبة العربية في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة خصوصاً في مجال علاقتها بالتعليم الجامعي.
٢. قد تساهم هذه الدراسة في تحديد الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن يستفاد منها من قبل مسؤولي رسم سياسات التعليم الجامعي في رسم الخطوط العريضة لأدوار الجامعات مستقبلاً.
٣. قد تساهم هذه الدراسة في رسم خارطة بحثية لأفكار علمية متعلقة بأدوار الجامعات السعودية في تحقيق أهداف التربية المستدامة، من خلال بيان المقترحات البحثية التي يمكن تنفيذها من أجل فهم أعمق لأدوار التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

هناك مجموعة من الحدود التي تتكامل وتتآزر لتشكل نطاق هذه الدراسة والتي يمكن أن تساهم في ضبط إمكانية تعميم النتائج من عدمها، ويمكن حصر هذه الحدود في الجوانب التالية:

١. تقتصر هذه الدراسة في حدودها الموضوعية على موضوع الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الأدوار التعليمية، والبحثية، والأدوار المتعلقة بخدمة المجتمع.
٢. طبقت الدراسة الميدانية في شهر شوال ١٤٤١هـ.
٣. تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة على عينة قصدية من خبراء التعليم الجامعي والمهتمين بالعلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

التنمية المستدامة:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها. (لخضاري؛ وكعوان، ٢٠١٠، ١٤٤). ويمكن تعريف أهداف التنمية المستدامة إجرائياً بأنها الأهداف السبعة عشر التي تُحقق التنمية المستدامة والتي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقات نظيفة وبأسعار معقولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة، وتصميم مدن وتجمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسترجع من www.sa.undp.org).

الإطار النظري:

بدا الاتجاه نحو مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكثر بروزاً في السبعينات من القرن العشرين بناءً على نتائج تقارير نادي روما الفلسفي والداعي إلى أهمية خلق توازن بيئي، مع المحافظة على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، خصوصاً لدى الدول العالم الثالث كما أشار الألمي (٢٠١٦) وذلك لتعثر كثير من السياسات التنموية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي أدت إلى ضعف الإنتاجية، وزيادة الفروق الاجتماعية، وتسجيل حالات من الفقر والمجاعة في تلك البلدان.

وفي ضوء ذلك تعالت دعوات المنظمات الدولية بمختلف اتجاهاتها نحو الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، وعقدت المؤتمرات، ونُظمت الندوات، وكتبت التقارير التي تدعو جميع بلدان العالم نحو تجويد أنظمة التعليم وتوجيه أهدافها نحو الاستثمار الأمثل للموارد، وكما أشار وطفة (٢٠١٨) فقد أجمعت التجارب التنموية العالمية على أهمية توظيف الأنظمة التربوية من أجل تحقيق التغير الإيجابي في القيم والاتجاهات للرفي بالتنمية الشاملة، وذلك لكون التربية مسؤولة عن تمكين الأفراد في معرفة أبعاد المشكلات التنموية، والسعي نحو تقديم الحلول الملائمة لها،

إضافة إلى دورها في تعزيز المعارف والمهارات والقيم المتسقة مع عناصر التنمية المستدامة. فالأنظمة التعليمية تساهم بشكل مباشر في تنمية المجتمعات بمساراتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فهي الأداة الجوهرية لتحسين مستوى المعيشة، وتأهيل الأفراد لبناء شخصياتهم والتعامل الإيجابي مع الموارد بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال إكسابهم القيم والمبادئ والمعارف والمهارات التي تساعدهم على اتخاذ قرارات إيجابية مع المواقف التي تعترضهم، وتجعلهم أفراد مسؤولين في بناء مجتمعاتهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع التركيز على مبدأ الإحساس بالمسؤولية كما أشار وطفة (٢٠١٨) كمبدأ مهم من المبادئ الجوهرية التي يجب أن تركز عليها الأهداف التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن يتجاوز ذلك التركيز الوعي الخاص إلى الطابع العلمي المنظم الذي يؤدي إلى المسؤولية الجماعية. وإضافة إلى ذلك المبدأ فإن الأنظمة التعليمية يجب أن تركز على عدة خصائص من أجل تعزيز التنمية المستدامة في مساراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذه الخصائص كما أشار أبو النصر ومجد (٢٠١٧) تسعى لجعل التنمية المستدامة شاملة ومتكاملة، مستمرة وعادلة، متوازنة وضامنة لحقوق الأجيال القادمة.

وفي ذات الصدد نشير إلى أن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة خصصت الهدف الرابع - ضمن أهدافها لتحقيق التنمية المستدامة - للتعليم ونص على (يضمن التعليم الشامل والمتكافئ ويعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع). وفي نوفمبر ٢٠١٥ بمدينة باريس سعت الجمعية العالمية للتعليم ضمن إطار عملها الخاص بالتنمية المستدامة والمرسوم حتى ٢٠٣٠ إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال تفعيل الهدف الرابع المشار إليه وتحديد (٧) غايات تتكامل وتتآزر لتحقيق هذا الهدف كما أشار أحد تقارير اليونسكو (٢٠١٦). وتتركز هذه الغايات حول إتقان كافة الفتيات والصبيات التعليم الثانوي المجاني والمتكافئ ذو الجودة العالية، مع ضمان حصولهم على برامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي بمستوى جيد، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في حصول كافة النساء والرجال على التعليم التقني والمهني والتعليم الجامعي بتكلفة ميسورة، وزيادة أعداد الشباب والكبار الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة التي تمكنهم من الاعمال الحرة، والقضاء على التفاوت بين الجنسين بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والأطفال المعرضين للخطر، وضمان إجابة كافة الشباب ونسب عالية من الكبار

من الجنسين للقراءة والكتابة وعلم الحساب، وضمان اكتساب كافة المتعلمين لأنماط الحياة المستدامة التي تعزز قيم المواطنة العالمية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والسلام، ونبذ العنف، وقبول التنوع الثقافي. وذلك من خلال الاهتمام ببيئات التعلم الآمنة والخالية من العنف والملائمة لجميع الفئات، والتوسع في المنح التعليمية للدول الأقل نمواً، والجزر الصغيرة وذلك للتسجيل في برامج التعليم الجامعي خصوصاً في البرامج التعليمية المتسقة مع طبيعة العصر ومتغيراته. وزيادة عدد المعلمين المؤهلين من خلال تدريبهم ضمن برامج التعاون الدولي.

وفي المملكة العربية السعودية سعت وزارة التعليم بشقيها العام والجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة بما يضمن حقوق الأجيال القادمة وفق جملة من الأهداف الساعية لتحقيق تعليم عالي عادل وشامل وذو جودة عالية يهتم برأس المال البشري، ويضمن الاستمرارية في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، ويحقق نمو اقتصادي مستدام، ويركز على التعليم المستمر، ويهيئ بنية تحتية ملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرفع مستوى الإنتاج الفكري والعلمي، مع التركيز على المحافظة على البيئة ومواردها المختلفة. وذلك ضمن ثلاثة مسارات هي: الاستدامة الاجتماعية، والاستدامة الاقتصادية، والاستدامة البيئية. ومن أبرز جهود الوزارة في تحقيق تلك المسارات التركيز على التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، وتهيئة الوصول لمصادر المعلومات من خلال المكتبة الرقمية السعودية، وإتاحة البيانات التعليمية المفتوحة، وتنمية المؤهلات العلمية والعملية للخريجين، ومبادرات تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، والتوسع في التعليم الخاص، (وزارة التعليم، ٢٠١٧).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة من زوايا عدة، وتتنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية في فترات زمنية متباينة، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تم الاستفادة في صياغة محاور هذه الدراسة مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وبيان الفجوة البحثية التي يمكن معالجتها:

- أجرى الزيات (٢٠١٣) دراسة هدفت لبيان دور كفاءة التعليم في بناء رأس المال المعرفي ومعالجة الفجوات المعرفية، كونها من التحديات القوية التي تعيق تنمية المجتمعات، واستخدم الباحث طريقة التحليل لمقارنة المؤشرات الدولية ٢٠١١ لعدد ١٤٢ دولة بعد توزيعها على أربعة مستويات بناء على مستوى الإنفاق، وأشارت النتائج إلى تدني مستوى الإنفاق على التعليم في البلدان العربية مقارنة بقية بالدول المتقدمة، وهذا مؤشر قوي لأهمية تخصيص مزيداً من الميزانيات لتطوير أداء الأنظمة التعليمية من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
- فيما أجرت زينب (٢٠١٦) دراسة هدفت لبيان متطلبات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح كمدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية الموازنة بين البرامج التعليمية والتنمية المجتمعية، بناءً على الأسس التربوية والتقنية وإعداد المتعلمين لمواجهة التحديات المستقبلية، مع ضرورة نشر ثقافة التنمية المستدامة وربطها ببرامج التعليم المفتوح من خلال استثمار الأنشطة الطلابية في منح المتعلمين الفرصة في المشاركة الفاعلة التي تضمن تأهيل الخريجين لسوق العمل.
- كما أجرى طه حسين (٢٠١٧) دراسة لبيان العلاقة السببية بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية، من خلال اتباع المنهج الوصفي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن توفير متطلبات اقتصاد المعرفة يساهم بفعالية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفق مساراتها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- وفي دراسة للعوفي (٢٠١٧) الهادفة إلى مناقشة الواقع التعليمي من أجل التنمية المستدامة في دول الخليج العربي، وبعد تشخيص الواقع وبيان متطلبات التنمية المستدامة، وخرجت الدراسة بصيغة تعليمية مقترحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة قائمة على جملة من البنود الاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية المختلفة.
- وفي دراسة أخرى قام بها اليأس وسراي (٢٠١٧) هدفت إلى بيان أساليب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي بالاعتماد على مدخل الجودة الشاملة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن إحداث تطوير نوعي في التعليم العالي من خلال توظيف جملة من الاستراتيجيات القائمة على بحوث العمل، والدراسات الذاتية، ومعايير الاعتماد الأكاديمي، وتفعيل مبادئ التقييم الذاتي.

- كما أجرى العنزي وآخرون (٢٠١٨) للتعرف على فعالية دمج مفهوم التنمية المستدامة في محتوى مقرر الكيمياء في التحصيل الدراسي لطلاب الصف الثاني المتوسط ودور ذلك في تعزيز الوعي البيئي لديهم، وأشارت الدراسة إلى تميز طلاب المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في اختباري التحصيل والوعي البيئي، وأوصت الدراسة إلى أهمية إدراج مفهوم التنمية المستدامة في جميع المراحل الدراسية، مع التركيز على كل ما يدعم نشر الوعي البيئي ونشر ثقافة التنمية المستدامة.
- وفي دراسة الشعبي (٢٠١٨) التي هدفت إلى معرفة مدى تضمين مجالات التنمية المستدامة في كتاب العلوم للصف الثاني المتوسط في المملكة العربية السعودية، من خلال إعداد قائمة من ٧١ فقرة ضمن مجالات التنمية المستدامة وهي المجال الاقتصادي، والمجال البيئي، والمجال الاجتماعي، وقد تم الاعتماد على الفكرة كوحدة تحليل، أشارت نتائج الدراسة إلى أن المجال البيئي جاء في المرتبة الأولى تضميناً في كتب العلوم للصف الثاني المتوسط، بينما جاء المجال الاقتصادي في المرتبة الثانية، بينما جاء المجال الاجتماعي في المرتبة الثالثة، وأوصت الدراسة بضرورة الربط بين مجالات التنمية المستدامة ومحتوى المقررات، وتوعية المعلمين للتركيز على تلك القضايا عن تصميم التدريس.
- كما أجرى اكينسوتو واكبوموجي (٢٠١٨) Akinsooto & Akpomuje دراسة في نيجيريا هدفت للتعرف على آليات تحقيق الهدف الإنمائي للأمم المتحدة للقضاء على الفقر من خلال تعليم الكبار، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الأفراد عينة الدراسة لديهم القدرة على رعاية أنفسهم وأسره من خلال المهارات التي يملكونها، مما يشير إلى أن تعليم الكبار في نيجيريا يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وفي ذات السياق أجرى مونتيبون (2018) Montebon دراسة هدفت للتعرف على تصورات معلمي العلوم قبل الخدمة عن التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة أداتي الاستبانة والمقابلة، وتكونت العينة من (٢٢) من الطلبة المعلمين بالسنة الثانية بقسم الأحياء، وأشارت نتائج الدراسة الي وجود بعض التصورات الخاطئة لدي عينة الدراسة تتعلق بالتنمية المستدامة، والحاجة الماسة لبرامج

- تأهيل المعلمين قبل الخدمة حول قضايا التنمية المستدامة ودمجها في المقررات الجامعية لتأهيل المعلمين قبل الخدمة.
- كما أجرى سيناكو وآخرون (٢٠١٨) Sinakou et.al دراسة عبارة عن استطلاع رأي بشأن علاقة التعليم والتنمية المستدامة، وتمثلت عينة الدراسة من ٢٤٩ أكاديمياً مختص في تأهيل المعلمين في جامعات مختلفة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، وكندا، وقد تم تصميم استبانة مكونة من ١٦ محوراً مرتبطة بتقارير الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وأشارت النتائج إلى أن الأكاديميين عينة الدراسة لا يدركون مفهوم التنمية المستدامة بشكل كلي، ووجد أن هناك اتجاه للجوانب الاقتصادية والاجتماعية أعلى من الجوانب البيئية.
- كما أجرى فالهري وليدي (٢٠١٨) Flaherty & Liddy دراسة هدفت للتعرف على تأثيرات تطوير التعليم وفق مسارات التعليم العالمي والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعليم المواطنة العالمية على عمليات التعلم، وقام الباحثان بمراجعة الملخصات العلمية في ٢٤٣ دراسة نشرت في مجلات Scopus & Eric & Ebsco وبعد تحليل هذه الملخصات تم استبعاد ١٩٩ ملخصاً لبعده عن موضوع هذه الدراسة، وبالتالي اقتصر التحليل على ٤٤ بحثاً وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ٢٦ دراسة من الدراسات عينة الدراسة أهتمت بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، و١٢ دراسة أهتمت بالتعليم من أجل المواطنة العالمية، و ٦ دراسات أهتمت بعلاقة التعليم بالثقافات، كما تم تصنيف الدراسات حسب مستويات التعليم، حيث وجد أن هناك ٢٥ دراسة في مستوى التعليم العالي، و ٥ دراسات في المرحلة الإعدادية والثانوية، و ١٠ دراسات في مرحلة التعليم الابتدائي، و ٤ دراسات في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي.
- وفي دراسة أخرى أجراها الشمري والمعجل (٢٠١٩) هدفت إلى التعرف على مجالات التنمية المستدامة لتضمينها في كتب الحديث بالمرحلة المتوسطة بالسعودية باستخدام تحليل المحتوى، وأشارت الدراسة إلى أن المجال الاجتماعي جاء في المرتبة الأولى الأكثر تكراراً، بينما كان المجال البيئي في المرتبة الأخيرة كأقل تكراراً.
- كما أجرى الشهاب وعكور (٢٠١٩) دراسة هدفت إلى تأثير التعليم من أجل التنمية المستدامة على بناء مجتمع ملتزم بقيم التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل محتوى تقرير Bonn لعامي ٢٠١٩ و ٢٠١٤ وأشارت نتائج الدراسة إلى

- أن هناك دور محوري للتعليم من أجل التنمية المستدامة في تنمية المجتمعات، وحددت الدراسة المهارات المستمدة من التعليم من أجل التنمية المستدامة مثل قبول تعددية الثقافات، واحترام البيئة، وحقوق الإنسان العالمي، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الدول لدعم وتمويل الخطط الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وإجراء مزيد من الدراسات حول قضايا التنمية المستدامة وجوانبها المختلفة.
- كما أجرى داوود (٢٠١٩) دراسة هدفت إلى التعرف على أهمية رأس المال الاجتماعي التعليمي في تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التعليم المصري لا يمتلك الحد الأدنى من متطلبات تأهيل المتعلم ليكون مؤهلاً على التفاعل مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
 - فيما أجرى أتماكا وآخرون (٢٠١٩) Atmaca, et al دراسة هدفت للتعرف على مستوى إدراك معلمي العلوم بجوانب التنمية المستدامة، حيث تم إعداد مقياس للوعي بالتنمية المستدامة تكون من ٣٦ فقرة، وتم تطبيقه على عينة تكونت من ٤٢٥ معلماً في سبع جامعات تركية، وأشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع درجة إدراك معلمي العلوم في تركيا بجوانب التنمية المستدامة.
 - كما أجرى رحيم وجبار (٢٠٢٠) دراسة حديثة لبيان دور اقتصاد المعرفة في تحقيق مفاهيم التنمية المستدامة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية الدور المجتمعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونشر ثقافة الوعي البيئي، وأوصت الدراسة بضرورة توجيه الأنظمة التعليمية نحو التنوع والإبداع والابتكار لإعداد قوى عاملة مؤهلة للتعامل مع المتغيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يُلاحظ مما سبق أن جميع الدراسات السابقة تطرقت لموضوع العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وهدفت لتشخيص الواقع من خلال استطلاع عينات متباينة من منسوبي التعليم، أو تحليل محتوى المقررات في المستويين العام والجامعي، وأشارت معظم الدراسات رغم اختلاف المناطق الجغرافية والفترات الزمانية إلى سيادة الحاجة لنشر الوعي بمفاهيم التنمية المستدامة ووجود حالات من القصور في هذا الجانب باستثناء دراسة أتماكا وآخرون (٢٠١٩) Atmaca, et al

والتي أشارت إلى ارتفاع وعي معلمي العلوم في جمهورية تركيا بمفاهيم التنمية المستدامة.

هذا وفي ضوء تلك الحاجة الملحة تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم الدراسة الحالية وصياغة مشكلتها وتحديد أسئلتها، وتغذية إطارها النظري، وبالتالي الوقوف على الفجوة البحثية التي تعالجها هذه الدراسة والمتمثلة في زاوية الرؤية التي تتناولها والمتعلقة بالأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأيضاً في استخدام أسلوب لم يتم توظيفه في الدراسات السابقة والمتمثل في أسلوب دلغاي، كما تختلف هذه الدراسة عن بقية الدراسات في عينتها المتمثلة في الخبراء كونهم الأقدر على استكشاف الأدوار المستقبلية موضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة في صياغة تصورات ورؤى حول الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم استخدام أسلوب دلغاي للوصول للبيانات المطلوبة، وتقوم فكرة هذا الأسلوب على صياغة تصورات مجموعة من الخبراء المختصين حول القضية التي يتم دراستها من خلال ما يمتلكون من خبرات علمية نحو استشراف المستقبل، حيث يتم عرض المشكلة التي يتم جمع البيانات حولها بدقة متناهية، ويتم أخذ رأي الخبراء كلاً على حدة، ثم تُجمع هذه الآراء وتُصنف وتُعرض عليهم مرة أخرى متضمنة جميع الآراء المختلفة لأخذ قرار بشأنها من خلال الاتفاق والاختلاف وتمتد هذه العملية لأكثر من جولة حتى الوصول إلى شبه إجماع.

وفي هذه الدراسة تم توظيف أسلوب دلغاي السياسات الذي يسعى كما أشار فلية والزكي (٢٠٠٣) إلى الكشف عن اتجاهات ورؤى متعددة تساهم في الوصول إلى مجموعة بدائل أو حلول لدعم خطط أو سياسات لمواجهة القضايا موضوع الدراسة، وهذا الأسلوب لا يهدف إلى الوصول على الإجماع في الرأي، أو إيجاد حل وحيد، بل تسعى للكشف عن اتجاهات متعددة تتناول القضية من عدة اتجاهات.

هذا وتمثلت عينة الدراسة في ستة عشر فرداً (١٦) من الخبراء الأكاديميين في الجامعات السعودية، وتعود مبررات الاختيار لكون هذه الفئة هي الأقدر على استشراف المستقبل وتحديد الأدوار المستقبلية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، هذا وقد تم اختيار العينة بالأسلوب العمدي كون مجتمع الدراسة غير محدد المعالم، وذلك وفق مجموعة من الضوابط منها أن يكون الخبير أحد المهتمين بالتعليم الجامعي وقضاياها المعاصرة ولديه الرغبة في المشاركة في جولات أسلوب دلفاي.

تقارير جولات دلفاي:

تقرير الجولة الأولى:

هدفت الجولة الأولى إلى التعرف على وجهة نظر الخبراء حول الأدوار المستقبلية المطلوبة من الجامعات في المملكة العربية السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك تم إعداد استبانة تتكون من ثلاثة أسئلة مفتوحة بعد تحكيمها من ٩ محكمين في تخصص أصول التربية والسياسات التربوية، وتتمثل أسئلة الأداة في:

١. من وجهة نظركم ما الأدوار التعليمية المستقبلية المطلوبة من الجامعات في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
٢. من وجهة نظركم ما الأدوار البحثية المستقبلية المطلوبة من الجامعات في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
٣. من وجهة نظركم ما الأدوار الخدمية المستقبلية المطلوبة من الجامعات في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

وبعد جمع استجابات العينة ودمج المتشابه منها وحذف المكرر وإعادة الصياغة بما يتناسب مع طبيعة الدراسة تم حصر عدد ٦٠ ستون فقرة تمثل الأدوار المستقبلية للجامعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوزعت هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول (١) عدد الفقرات التي عرضتها عينة الخبراء في الجولة الأولى

م	المحور	عدد الفقرات	نسبتها
١	الأدوار المستقبلية التعليمية	٣١	٥١.٧%
٢	الأدوار المستقبلية البحثية	١٧	٢٨.٣%
٣	الأدوار المستقبلية في خدمة المجتمع	١٢	٢٠%
	المجموع	٦٠	١٠٠%

تقرير الجولة الثانية:

هدفت الجولة الثاني إلى إطلاع الخبراء على نتائج الجولة الأولى، لاستكمال آرائهم حول قائمة الفقرات المطروحة وعددها ٦٠ فقرة، مع حذف الفقرات التي يتفق على حذفها ٧٥% من العينة، وإتاحة الفرصة لإضافة فقرات جديدة أو التعديل على الفقرات الحالية. وانتهت الجولة إلى ما يلي:

١. لم يُضيف أفراد العينة فقرات جديدة مما يعني الوصول لمرحلة التشبع.
٢. تم إعادة صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضوحاً وارتباطاً بالتنمية المستدامة وعددها ٢٩ فقرة.
٣. تم حذف ١٤ فقرة لعدة مبررات والبقاء على ٤٦ فقرة تمثل الأدوار المستقبلية للجامعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوزعت هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول (٢) عدد الفقرات التي عرضتها عينة الخبراء في الجولة الثانية

م	المحور	عدد الفقرات	نسبتها
١	الأدوار المستقبلية التعليمية	١٨	٣٩%
٢	الأدوار المستقبلية البحثية	١٦	٣٥%
٣	الأدوار المستقبلية في خدمة المجتمع	١٢	٢٦%
	المجموع	٤٦	١٠٠%

تقرير الجولة الثالثة:

هدفت الجولة الثالثة إلى إطلاع الخبراء على نتائج الجولة الثانية، وإبداء الرأي حول قائمة الفقرات المطروحة وعددها ٤٦ فقرة، مع التركيز على مدى ارتباط الفقرات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وانتهت الجولة إلى موافقة جميع أفراد العينة على الفقرات المطروحة بنسبة ١٠٠% دون حذف أو إضافة.

نتائج الدراسة:

إجابة السؤال الأول:

أجمعت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠% على أن الأدوار التعليمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة تتمثل في ثمانية عشر عنصراً كما في الجدول التالي:

جدول (٣) إجابة السؤال الأول للدراسة

م	الأدوار التعليمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة
١	الاتجاه نحو التعليم القائم على خصائص المتعلم التي تمكنه من التفاعل الإيجابي مع المتغيرات المستمرة.
٢	تفعيل مهارات التدريس التفاعلية الحديثة التي تساعد المتعلم على فهم الواقع والتنبؤ بالأحداث المستقبلية.
٣	صياغة برامج تعلم متكاملة تهتم بمسارات التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية... الخ
٤	تأسيس بيئة تعلم آمنة وداعمة للتعلم تضمن استمرارية المتعلم في تلقي العلوم المتسقة مع الظروف القائمة.
٥	التطوير المستمر للممارسات التعليمية لمواكبة المستجدات العالمية التي تجعل من المتعلم إنساناً عالمياً.
٦	الجدية في الاتجاه نحو تكافؤ الفرص التعليمية لضمان الحقوق التعليمية لجميع فئات المجتمع.
٧	الاتجاه نحو مهارات القرن الحادي والعشرين لإعداد جيل يؤمن بقضايا التنمية المستدامة.
٨	تشجيع مهارات الابتكار والإبداع لإعداد جيل يستطيع التعامل مع المشكلات المستقبلية.
٩	بناء الشخصية المتكاملة التي تؤمن بالقضايا العالمية المشتركة ذات العلاقة بمسارات التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة.
١٠	الاتجاه نحو الحوار وقبول التعددية بما يضمن حقوق الآخرين وترسخ قيم العدالة والسلام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١١	الارتباط الوثيق مع حاجة سوق العمل لتأهيل المتعلمين للعمل المستقبلي الذي يحقق لهم العيش الكريم والحياة الآمنة.
١٢	خلق مواقف تعليمية إيجابية تمنح المتعلم الإيمان باستمرارية التعليم للوصول لحياة كريمة آمنة.
١٣	تنمية مهارات المسؤولية الذاتية لدى المتعلم التي تجعل منه عنصراً فاعلاً مؤثراً في البيئات الاجتماعية.
١٤	الاتجاه نحو تنمية خيال المتعلم لتمكينه من قراءة الحاضر واستشراف المستقبل بفعالية عالية.
١٥	الوعي بالسياق الثقافي والاجتماعي المصاحب لعمليات التعلم بما يساهم في ربط المتعلم بقضايا التنمية المستدامة.
١٦	ربط محتوى المقررات الجامعية بالحياة الاجتماعية والمتغيرات المستمرة لضمان تأهيل الأفراد بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
١٧	الاهتمام بالتفكير الناقد وأساليبه لضمان تأهيل متعلمين يستطيعون الحكم على الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
١٨	ربط الأنشطة الجامعية المصاحبة لعمليات التعلم بالحياة الاجتماعية بما يضمن فاعلية المتعلم وإيمانه بقضايا التنمية المستدامة.

ويلاحظ من الجدول السابق أن الأدوار التعليمية المستقبلية المقترحة لم تكن مبتكرة جذرياً بل إنها مطروحة بشكل أو بآخر ضمن الأدوار الحالية التي تقوم بها الجامعات، ولكنها تمثل توجهاً مهماً في المرحلة القادمة إذا ما أرادت الجامعات السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يلاحظ أنها شاملة لكل الأدوار الممكنة في مجال أساليب التدريس، ومحتوى المقررات، والأنشطة الجامعية، وهذه النتيجة لا تتطابق كلياً مع ما جاء في الدراسات السابقة، كون هذه الدراسات لم تتطرق أصلاً للأدوار المستقبلية واكتفت بتشخيص الواقع وفق أساليب متعددة، ومع ذلك يتضح وجود نوع من التقاطعات والاتفاقات الجزئية مع بعض الدراسات، ومنها دراسة الزيات (٢٠١٦) التي أشارت إلى أهمية تطوير البرامج التعليمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودراسة زينب (٢٠١٦) خصوصاً في إطار تأكيدها على إعداد المتعلمين لمواجهة التحديات المستقبلية، واستثمار الأنشطة الطلابية، وتأهيل الخريجين لسوق العمل، ودراسة العوفي التي أكدت على ضرورة تبني صيغة تعليمية قائمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دراستي العنزي (٢٠١٨)، والشعبي (٢٠١٨) التي أكدت على دمج مفهوم التنمية المستدامة في محتوى المقررات الدراسية، ودراسة الشهاب وعكور (٢٠١٩) التي حددت على بعض المهارات اللازمة للمتعلمين للتفاعل الإيجابي مع قضايا التنمية المستدامة والمتمثلة في قبول التعددية الثقافية واحترام البيئة، وحقوق الإنسان العالمي.

إجابة السؤال الثاني:

أجمعت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠% على أن الأدوار البحثية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة تتمثل في ستة عشر عنصراً كما في الجدول التالي:

جدول (٤) إجابة السؤال الثاني للدراسة

م	الأدوار البحثية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة
١	تحديد الأولويات البحثية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة.
٢	توفير الدعم المالي الملائم للأساتذة والطلبة لتنفيذ مشاريعهم البحثية المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
٣	تطوير منظومة البحث العلمي لضمان كفاءتها بما يحقق نجاح مسارات التنمية المستدامة.
٤	إعداد الباحثين القادرين على استشراف المستقبل للتنبؤ بقضايا التنمية المستدامة وتهيئة الظروف الملائمة للتعامل معها.

م	الأدوار البحثية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة
٥	توفير مصادر المعلومات الحرة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة للمساعدة في إنتاج البحوث المميزة.
٦	توقيع عقود عمل مع أقوى الجامعات والمؤسسات البحثية المهمة بالتنمية المستدامة.
٧	تعزيز أخلاقيات البحث العلمي لضمان تميز تلك البحوث واهتمامها بجميع فئات المجتمع وقضاياها المختلفة.
٨	صياغة المعايير والإجراءات والمهام المنظمة للبحث العلمي والمتسقة مع مسارات التنمية المستدامة.
٩	توفير البيئة البحثية المحفزة للإبداع والابتكار بما يضمن دراسة القضايا الجوهرية المتعلقة بمسارات التنمية المستدامة.
١٠	بناء شراكات بحثية محلية وعالمية مع الجهات المهمة بقضايا التنمية المستدامة في المسارات البيئية والاقتصادية.
١١	العمل على تعزيز إنتاجية البحث العلمي بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٢	تخصيص مراكز وكراسي بحثية متعلقة بمسارات التنمية المستدامة.
١٣	إنشاء وحدات للترجمة تهتم بترجمة أحدث الأبحاث العالمية المهمة بمسارات التنمية المستدامة.
١٤	الاهتمام بجودة أبحاث الدراسات العليا وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٥	توظيف التقنية بكل أبعادها في آليات وإجراءات البحث العلمي لضمان اتساقها مع ظروف العصر ومتغيراته المستقبلية.
١٦	ربط البحث العلمي في الجامعات السعودية بمسارات التنمية المستدامة المتسقة مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ويلاحظ من الجدول السابق أن الأدوار البحثية المستقبلية المقترحة أيضاً لم تكن غائبة عن الجامعات في الوضع الراهن إلا أنها تمثل توجهاً مهماً في المرحلة القادمة إذا ما أرادت الجامعات السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه النتيجة لا تتفق كلياً مع ما جاء في الدراسات السابقة، كون هذه الدراسات لم تهدف إلى تحديد الأدوار البحثية المستقبلية، ومع ذلك يتضح وجود نوع من التقاطعات والاتفاقات الجزئية مع بعض الدراسات، ومنها دراسة الياس وسراي (٢٠١٧) التي أكدت على أهمية نوعية من البحوث مثل الدراسات الذاتية وبحوث الفعل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودراسة فالهري و ليدي (٢٠١٨) التي أشارت إلى دور الاهتمام البحثي بالتعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إجابة السؤال الثالث:

أجمعت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠% على أن الأدوار الخدمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة تتمثل في اثنا عشر عنصراً كما في الجدول التالي:

جدول (٥) إجابة السؤال الثالث للدراسة

م	الأدوار الخدمية المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة
١	الربط بين البحوث العلمية ومشكلات المجتمع المتعلقة بالتنمية المستدامة.
٢	تنمية الفكر الواعي بمشكلات المجتمع العالمي.
٣	تأهيل خريجين مدركين لاحتياجات المجتمع والمهن المستقبلية.
٤	الاهتمام بالتعليم المستمر وفق أهداف التنمية المستدامة.
٥	تضمين المشاركة المجتمعية ضمن سياسة واستراتيجيات الجامعات وفق مسارات التنمية المستدامة.
٦	تبني الأفكار المبدعة لدى أفراد المجتمع وتعزيزها بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.
٧	الاتجاه نحو صناعة المجتمع المعرفي المتبني لقضايا البيئة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية.
٨	إتاحة مرافق الجامعات لأفراد المجتمع لتمكينهم من تطوير مهاراتهم بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
٩	استحداث وكالات بالجامعات تحت مسمى التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.
١٠	إنشاء مراكز لخدمة المجتمع لتأهيل الأفراد على ممارسة المهن المتسقة مع ظروف العصر ومتطلباته.
١١	إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة ومسارها المختلفة.
١٢	توظيف الإنتاج العلمي بما يخدم المجتمع وقضاياها المختلفة.

ويلاحظ من الجدول السابق أن الأدوار المستقبلية المتعلقة بخدمة المجتمع جاءت متنوعة وأكثر ابتكارية من الأدوار التعليمية والبحثية، ومع ذلك لم تكن الجامعات في منأى عن هذه التوجهات، إلا أنها تمثل ضرورة ملحة للمرحلة القادمة إذا ما أرادت الجامعات السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه النتيجة لا تتفق كلياً مع ما جاء في الدراسات السابقة، كون هذه الدراسات لم تهدف إلى تحديد الأدوار الخدمية المستقبلية، ومع ذلك هناك نوع من التقاطعات والاتفاقات الجزئية مع بعض الدراسات، ومنها دراسة زينب (٢٠١٦) التي أكدت على ضرورة الموائمة بين البرامج التعليمية والتنمية المجتمعية، ودراسة الشهاب وعكور (٢٠١٩) التي أكدت أيضاً على أهمية التعليم في خدمة المجتمع وتنميته، ودراسة رحيم وجبار (٢٠٢٠) التي أشارت بجلاء لدور الشراكة المجتمعية مع المؤسسات التعليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تعود هذه الاتفاقات الجزئية بين الدراسات

المذكورة إلى كون أهداف التنمية المستدامة تمثل خارطة طريق مستقبلية للجامعات لتكون ذات إنتاجية وارتباطاً بالقضايا العالمية.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

١. الشروع الفوري في تنفيذ الأدوار المستقبلية الست والأربعون (٤٦) المحددة في نتائج الدراسة ضمن خطة استراتيجية تنفيذية للجامعات بما يتسق مع مسارات التنمية المستدامة ويحقق أهدافها المختلفة، وذلك من خلال وظائفها التدريسية والبحثية والخدمية.
٢. تدريب وتأهيل أساتذة الجامعات وفق مساراتهم التخصصية في مجالات التنمية المستدامة بما يحقق الفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. تحسين البيئة الجامعية في جميع أبعادها؛ لتكون بيئة جاذبة وملائمة فكرياً وتقنياً مع مسارات التنمية المستدامة تحقيقاً لأهدافها المختلفة.
٤. تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات الأكاديمية المهمة بفلسفة التنمية المستدامة والأهداف التي تحققها مع التركيز على الجوانب التالية:
 - إقناع أفراد المجتمع التعليمي الجامعي بجدوى الاتجاه نحو التنمية المستدامة.
 - مساعدة الأساتذة والطلبة على ربط المعارف بالسياق الثقافي والاجتماعي المحيط ببيئة التعلم.
 - توجيه جهود الأساتذة والطلبة نحو أسس التفكير النقدي، والتنبؤ بالمستقبل، واحترام حقوق الآخر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - ربط واقع التعليم الجامعي بفرص العمل المتاحة التي تضمن حياة كريمة للأفراد والمجتمعات.
٥. تضمين مفهوم وعناصر التنمية المستدامة ضمن مفردات المقررات الجامعية وأنشطتها مع التركيز على تحقيق أهدافها المختلفة، ومنحها أهمية بالغة في الجانبين النظري والعملية.

٦. إدراج الأسس التي تقوم على مسارات التنمية المستدامة ضمن معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي لضمان اتجاه العمل الإداري والأكاديمي بالجامعات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المقترحات:

١. تقترح الدراسة إجراء مزيداً من الدراسات العلمية في مسارات التنمية المستدامة على أن توجه الدراسات نحو الأفكار التالية:
٢. تشخيص واقع اتجاه الجامعات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. مدى ارتباط الوظائف الجامعية المتعلقة بالتدريس والبحث والخدمة المجتمعية مع متطلبات التنمية المستدامة.
٤. الأساليب المثلى لربط قضايا التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.
٥. تحليل محتوى السياسات التعليمية الجامعية وفق مسارات التنمية المستدامة، وبيان الثغرات التي تحتاج لمعالجة.
٥. صياغة تصور مستقبلي أو استراتيجيات مقترحة لتوجيه الأداء الجامعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو النصر، مدحت؛ ومحمد ياسمين (٢٠١٧) التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشراتها، المجموعة العربية للنشر، القاهرة.
- إلياس سالم، أم السعد سراي (٢٠١٨) تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية لضمان الجودة، جامعة الزرقاء، مجلد ١، عدد ٢، ص ص: ٩٨ - ١٠٨.
- داوود، ياسر إبراهيم (٢٠١٩) رأس المال الاجتماعي بقطاع التعليم في مصر وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢٠، العدد ٢، ص ص: ١ - ٥٣.
- رحيم، هند صبيح، وجبار نسرین ستار (٢٠٢٠) اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع، العدد ١٥، ص ص: ٣٩٧ - ٤٢٠.
- رزمان، كريم (٢٠١٠). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٩، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، ع ٧.
- الزامل، الجوهرة عبد العزيز (٢٠٢٠). تصور مقترح للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، مج ٤، ع ٩، ص ص ٢٠١-٢٣٧.
- الشعبي، وليد بن عبد الله غازي (٢٠١٨) مدي تضمين مجالات التنمية المستدامة في كتاب العلوم للصف الثاني الثانوي المتوسط في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٧ الجزء الثاني، ص ص: ١٣-٤٥.
- الشمري، زبيدة سداح، والمعجل طلال بن محمد (٢٠١٩) تضمين مجالات التنمية المستدامة في كتب الحديث للمرحلة المتوسط، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جمعة السلطان قابوس، مجلد ١٣، عدد ابريل، ص ص ٣٨٨-٤٠٧.

الشهاب محمد حمزة، عكور نوال عيسى (٢٠١٩) تطوير التعليم الأردني لتفعيل مساهمة الشباب في التنمية المستدامة وفقا للتقارير الأمامية المترجمة للغة العربية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد ٣، العدد ١٤، ص ص: ٧١ - ٩٠.

طه حسين نوي (٢٠١٧) اقتصاد المعرفة ودورة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد ٤٧، ص ص : ٥٤٧ - ٥٦٤.

علي أسعد وطفه (٢٠١٨) التربية علي التنمية المستدامة، الصندوق العربي لحقوق الانسان، متاح في:

<https://www.ahrfund.org/ar/resources/education-for-sustainable-development>.

علي عبده الألمعي (٢٠١٦) التعليم ٢٠٣٠: دليل التخطيط نحو المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

العنزي، محمد إبراهيم وآخرون (٢٠١٨) فاعلية دمج إبعاد التنمية المستدامة مع محتوى مادة الكيمياء في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط والوعي البيئي لديهم، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٣٧، ص ص: ٤٩٤ - ٥١٣.

العوفي، محمد بن علي بن مسعود (٢٠١٧) رؤية استراتيجية مقترحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في دول الخليج العربي، رماح للبحوث والدراسات، الأردن، العدد ٢٢، يونيو، ص ص: ٩-٢٢.

فتحي مصطفى الزيات (٢٠١٣) أثر الإنفاق علي التعليم علي المحددات المعرفية للتنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي علي المؤشرات الدولية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٤، العدد ٤، ص ص ٣-١٠٣.

فلية، فاروق عبدالله؛ والزكي، أحمد عبدالفتاح (٢٠٠٣) الدراسات المستقبلية من منظور تربوي، دار المسيرة للطباعة والنشر.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩) مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سلسلة الكتب المترجمة.

لخضاري صالح، كعوان سليمان (٢٠١٠) دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة بجامعة ٢٠ أوت، ص ص ١٤٤-١٧٠.

محمد، زينب عبد النبي أحمد (٢٠١٦) ضمان جودة التعليم المفتوح مدخلا لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، دراسات في التعليم الجامعي مركز تطوير التعليم، كلية التربية، جامعة عين شمس، عدد ٣٢، ص ص ١٦١ - ٢٠٦.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (٢٠١٦) التقرير العالمي لرصد التعليم. التعليم من أجل الناس والكوكب : بناء مستقبل مستدام للجميع، النسخة الثانية، باريس.

مونية، بن عربية (٢٠١٨) دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والقانون، ع ١٤، ص ص ١٤٤-١٧٠.

وزارة التعليم (٢٠١٧) التنمية المستدامة. متاح في:

<https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/SustainableDevelopment.aspx>

ثانياً-المراجع الأجنبية:

Akinsooto, T. C., Akpomuje, P. Y.(2018) Achieving sustainable development goals through adult informal learning. Australian Journal of Adult Learning, Vo. 58, NO. 3 PP426-448 [EJ1199853](#),

Atmaca, A. C., et al (2019) Development of a Measurement Tool for Sustainable Development Awareness. International Journal of Assessment Tools in Education, Vol. 6, No. 1,pp. 80-91. [EJ1246328](#)

Montebon, A . R .T. (2018) Pre-service Teachers' Concept of Sustainable Development and Its Integration in Science Lessons. Jurnal Pendidikan Humaniora, Volume 6, Number 1, March 2018, pp. 1-8 , [EJ586264](#).

O'Flaherty, J & Liddy, M. (2018).The impact of development education and education for sustainable development

interventions: a synthesis of the research. *Environmental Education Research*, 24 (7), pp. 1031- 1049, DOI: 10.1080/13504622.2017.139248.

Sinakou.E, Boeve- de..J, Maarten. P, Petegem. P.V. (2018). Academics in the field of Education for Sustainable Development: Their conceptions of sustainable development. *Journal of Cleaner*, 184,pp. 321- 332.